

جلسة مباحثات موسعة بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره اليوناني نيكوس ديندياس في أثينا شرق-المتوسط-مصر-واليونان-نرفض-أي-تصرفات-استفزازية-في-شرق-المتوسط



أعلنت مصر واليونان رفضهما للتصرفات الاستفزازية التي تزعزع الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط وتضع الأمور في إطار من المواجهة والتأجيج.

وأكدت الدولتان على ضرورة العمل معا من أجل أن يصبح شرق المتوسط "منطقة رخاء وتعاون" ومن أجل تدعيم الاستقرار الإقليمي والدولي.

جاء ذلك عقب جلسة مباحثات موسعة بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ووزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس، اليوم الثلاثاء في أثينا.

وأكد شكري أن الجلسة شهدت تباحثا بشأن العلاقات الثنائية بشكل مفصل في كل مجالات التعاون، موضحا أن هذا التعاون "مبني على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل".

وأكد وزير الخارجية المصري أن من بين المظاهر القوية للتفاهم المشترك بين البلدين، اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي تم التوصل إليه، مشددا على أن الاتفاق يلتزم في كافة بنوده بالقانون الدولي وقانون البحار والشرعية الدولية. واعتبر أن هذا "دليل على مدى تمسك البلدين" بهذه القواعد الحاكمة للعلاقات الدولية وأيضا الحقوق المتبادلة التي يجب الحفاظ عليها والدفاع عنها للحفاظ على مصالح الدولتين.

وأعرب شكري عن تقدير مصر للتعاون الثنائي وما أتى به من فتح لمجالات التعاون، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، مؤكدا أهمية السعي لإيجاد مواضع جديدة لهذا التعاون تأتي بنتائج ملموسة في إطار المصلحة المشتركة.

وذكر أن "الأوضاع الإقليمية كانت محل اهتمام، بما في ذلك التوترات في منطقة شرق المتوسط، حيث تم الاتفاق على استمرار العمل، من خلال العلاقات الثنائية وإجراء الاتصالات مع الأطراف الدولية ذات الأهمية، لرفض التصرفات الاستفزازية التي تزعزع الاستقرار وتضع الأمور في إطار من المواجهة والتأجيج، والتأكيد على ضرورة العمل معا من أجل أن يصبح شرق المتوسط منطقة رخاء وتعاون وتدعيم للاستقرار الإقليمي والدولي".

وأكد الوزير المصري على ضرورة التوصل إلى "حلول سلمية لكل القضايا العالقة في منطقة شرق المتوسط نظرا لأثارها على استقرار مصر واليونان، وهو ما ينطبق كذلك على ليبيا وسوريا، وأيضا إزاء القضية الفلسطينية والتطورات الخاصة بالاتفاق الإسرائيلي مع الإمارات والبحرين"، معربا عن أمله في أن "يفتح الاتفاق المجال لمزيد من الاستقرار في المنطقة وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على حدود 4 يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية

وتناولت المباحثات كذلك "التطور المرتبط بإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط والذي يفتح المجال لتعاون مثمر مع مجموعة الدول الأعضاء للاستغلال الأمثل لموارد الطاقة في هذه المنطقة الحيوية، وكيفية استخلاص العوائد بشكل متنسق مع القانون الدولي، وفي إطار الشراكة القائمة بين الدول المؤسسة لهذا المنتدى